الفصل الخامس

سياسة التنمية

لقد حان الوقت لأن نلقي نظرة على الثورة الرابعة من الثورات العظمى لعصرنا الحاضر، ألا وهي ثورة المساواة السياسية. فهي في كل مكان تعمل في الدول المتخلفة وغير الملتزمة، كما أنها في كل مكان تعقد، بل توتر العلاقات بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة. إنها مفهوم شامل للمساواة: مساواة بين الأمم والأجناس والطبقات، وفوق كل شيء مساواة الناس بعضهم ببعض في المجتمع العالمي الجديد الذي أخذ في الظهور.

ذلك أن معظم البلاد غير الملتزمة قد تكونت لديها نظرة شاسعة عن المساواة تشمل كل الكون تقريباً، نتيجة لاتصالها بالمجتمعات الغربية الاستعمارية. لقد غرس فيها حب الطموح إلى "الأخذ بالأساليب العصرية" ورفع مستواها إلى مستوى المجتمعات الأكثر نمواً عن طريق خبراتها باعتبارها جزءا من نظام غربي إمبريالي. إن التجار ورجال التربية والإدارة الغربيين جلبوا معهم اللبنة الأولى للأفكار الجديدة والإحساس الجديد بالحاجة إلى المساواة وبحقها فيها.

ولكن هذه الصلات الغربية جاءت بالآراء الجديدة بطرق مختلفة. فقد كانت هناك وسائل اتصال إيجابية بناءة خلاقة. ويخطر بالبال في هذا المجال أعمال الإداريين الإمبرياليين العظام من أمثال منرو (Monroe) أو الفينستون (Elphinsutoe) في الهند، ولوجارد (Lugard) أو جوجيزبرج (Guggizberg) في غرب أفريقيا، الذين أوجدوا بلا شك إطاراً من النظام وفرصاً من التقدم لم يجد الزمان بمثلها قروناً طويلة. وبهذا المعنى أثبت نظام الإمبراطورية أنه من بين قوى التمدين العظيمة في التاريخ البشري. ولكن هذه لم تكن الوسائل الوحيدة لنشر الإحساس بالمساواة، إذ يجب ألا ننسى الأساليب السوداء –أساليب الكراهية والحرمان والخوف والتحيز– التي تجعل الإمبريالية إحدى القوى التي تجلب الكوارث على البشرية أيضاً.

وفي خلال فترة تأثير الغرب على العالم المحيط به –وهي فترة دامت ثلاثمائة عام– يتوافر الدليل على هذين النوعين من الاتصال. لقد ذكرنا قبلا عظماء الإداريين الذين وضعوا الأساس الذي قامت عليه الخدمات العامة مثل الخدمة المدنية الهندية التي لم تتسم بالكفاية والإيثار فحسب بل كانت قوة تعمل على بناء الأمة. و اليوم، إذ نرى انهيار الكونغو يحدث أمام أعيننا أرانا أقل ميلا إلى الإقلال من شأن المعاونة الكبرى التي يمكن أن تقدمها الإدارة المنظمة لفنون المدنية.

ويجب أن نضيف المبعوثين الدينيين وأساطين العلم إلى قائمة الإداريين، وإن لم يكن كل المبعوثين قد خرجوا من بلادهم بالروح التي يمكن

أن تزدهر معها الصلات الثقافية المثمرة. فقد قلل من أثر ما فعلوا احتقارهم الزائد "للوثنيين"، وجهلهم المطبق بالثقافات الأجنبية. ولو ذهب عدد أكثر منهم إلى ميدان عملهم بروح العطف والفهم الذي أبداه الأب ماتيوريتشي (MatteoRicci)، ذلك المرسل اليسوعي العظيم إلى بلاد الصين، فمن يدري ما كان يمكن ألا يتحقق من حسن إدراك جديد للأمور؟ ومع ذلك يجب ألا ننسى تأثير المسيحية على عظماء المصلحين من الهنود مثل السير رام موهانروى (RamMehanRoy) أو عظماء الزعماء مثل المهاتما غاندي. وفي أفريقيا تسمو شخصية دافيد ليفنجستون (David Livingstone)، الذي كافح بعزم صادق ليضع حداً لتجارة الرقيق، على دهماء المغامرين الجشعين وطلاب الربح الفاحش، من أمثال بيستول (Pistol) الذين لم يلفت نظرهم إلى أفريقية إلا ذهبها الوهاج. وفي كل أنحاء غرب أفريقية كان أبطال مجهولون من الإرساليات البروتستانتية يواجهون تقريبا الموت المحقق بالحمى الصفراء في سبيل نشر الدين والتعليم ومبادئ علم الصحة الحديث بين الأفريقيين. كما أننا يجب ألا ننسى أعمال علماء الغرب الذين قاموا بدور عظيم في جمع شتات تاريخ الشعوب الآسيوية مما دون على الآثار ومخطوطات المعابد، ولولا ذلك لأمكن أن يضيع تاريخهم وتفقد شخصيتهم أيضاً.

هناك أيضاً عنصر جوهرى آخر في المجتمع النامي –طبقه الإداريين العصريين– جاء عن طريق تأثير الغرب. فلو لم يخلق حكم الاستعمار جواً جديدا من السلام، ويشجع في البلاد الكبيرة مثل الهند، نشر القانون التجاري العصري، وفكرة العقد في التعامل وإحساسا بالطمأنينة على

الممتلكات، وإيمانا جديدا بأن التاجر إذا أخذ يعمل لينمو ويجمع ثروة ويستثمرها، كانت ثروته في مأمن –لولا كل هذا، لما نمت طبقة متوسطة حديثة بهذه السرعة بما لها من طاقات تجارية عمرانية فعالة.

وهل يمكن إغفال دور الجيش؟ إن عناصر حب النظام والخدمة قد تغلغلت في المجتمعات التقليدية نتيجة لتدريب الجيش الحديث. وفي الواقع يستطيع المرء أن يثبت أن هيئة الضباط في بعض البلاد توفرت فيها صفتا الولاء وحب الوطن مجردتين عن أية صبغة من المصلحة الذاتية، وهما صفتان لم تكونا موجودتين عادة في المجتمع عامة. ووجود مثل هؤلاء الضباط عمل عظيم إيجابي يمكن أن يبني عليه الكثير.

ومع ذلك قد يكون من الخطأ الفاحش أن نفكر نحن الغربيين في الجهود البناءة فحسب و ننسى الجانب المظلم من السجل. ولنأخذ أولا ناحية من الحكم الغربي، وبخاصة الحكم البريطاني، تثير أعظم استياء في النفوس. لقد أخذنا معنا في معاملاتنا الاستعمارية تحيزا عنصريا يكاد يكون متأصلا ينم عن جهل. إني أعلم أن معظم الدول كانت لها تحيزاتها العنصرية، وفي الواقع يذكرني هذا بمثل صيني مؤداه أن الله خلق أولا الأفريقي وزاد في "تحميصه" فأسود، ثم خلق الأوربي وقلل من تحميصه فأبيض، ولكنه خلق الصيني فأجاد تحميصه –ومعنى هذا اللون الأصفر بطبيعة الحال. ومن سخريات التاريخ أن الصينيين في القرن التاسع عشر كانوا يسمون الغربيين بالبرابرة الحمر، وربما كان ذلك لأنه كان بينهم

كثيرون من الاسكتلنديين. ولا شك أن التحيز، والإحساس بالانعزال عن سائر العالم ليسا مقصورين على الغرب وحد.

ولكن الجنس الأبيض دامت له السيطرة على العالم مدة ثلاثمائة سنة، واستطاع أعضاؤه أن يتركوا طابع تحيزهم على وجه الكرة الأرضية التي كانوا في الواقع يحتلون مكان الصدارة منها. ولا يمكن أن يكون هناك شك في أن كثيرين من البيض، وبخاصة الأنجلوساكسون منهم، لا يستطيعون أن يتغلبوا على تحيزهم الصريح للون. و لقد ترك هذا الاعتقاد بأن الملونين أدنى مقاماً من البيض، طابعه على العالم بأسره. ولعل الإنسان لا يدرك عمق الجروح التي سببها هذا التحيز، إلا إذا عاش في بلاد كانت تحت حكم الاستعمار في السابق. وأحياناً يسمع الإنسان خلال أحاديث خاصة في وقت متأخر من الليل، حين لم يعد هناك ما يدعو إلى التحفظ في القول من الناحية الرسمية –يسمع الإهانات الصادرة عن أصحاب الإنزال، أو الألفاظ الجارحة تخرج من أفواه أناس متعلمين في غير حرص –أمور عرضية تافهة، ربما– ولكنها تترك أثرا في نفوس الناس لا يمكن أن يمحى أبدا.

وهناك مجموعة أخرى من المشكلات لا تتعلق بالجنس بقدر ما تتعلق. بالطبقة. ويبدو أن من حقائق الحياة أن التاجر في الأيام الأولى للتنمية الصناعية، وهو يجتاز عملية التحول إلى منظم، كثيراً ما تبدو عليه مظاهر الجشع والنهم التي لا تجعله مقبولا كثيراً لدى المجتمع الذي يغير هو عليه ويستغله، وهذه مشكلة لا تقتصر بطبيعة الحال على المناطق الحديثة النمو. فلو قرأنا ما كتبه "د كنز"، لقابلنا أمثال مستر مردلز (Merdles)

ومستر فنيرنجز (Veneerings) الذين يسعون وراء الثروة بحمية وعدم مسئولية تؤديان بهم إلى تدمير الغير وأنقسم في آخر الأمر. ومع ذلك فأمثال هؤلاء ذوو نفوذ، فالنقود تتكلم. وفي الاقتصاد الفقير، و وإن كان نامياً، قد يكون من الأمور الأكثر احتمالا أن تكون الأمثال هؤلاء الناس بعض الصلات بالحكام المستعمرين الذين يشاورونهم في أمورهم ويرحبون بهم. وربما لا يكون هناك تشابه كثير في المصالح، فإداريو الاستعمار البريطانيون كانوا يميلون إلى التفكير في رجال الأعمال كما كان رجال العهد الفكتوري يفكرون في التجارة. ولم يكن هذا من الصواب. ولكن كان هناك من الاتصال ما يكفي لإيجاد بعض التشابه بين حكم الاستعمار والأقطاب المحليين ويكسب نقد الوطنيين حدة اجتماعية.

وكما جرت العادة كان النقد يشتد حيث كان يظل النظام الإقطاعي. كما هو، وكان الإداريون القادمون من وراء البحار ليتقلدوا مناصبهم الإمبريالية لا يرفضون دعوة تقدم لهم لصيد النمرة. ثم كان من الممكن أيضاً إيجاد بعض التقارب بين حكم الاستعمار والحكم المحلى الاجتماعي الطبقى.

وظلت الجماعات المتعلمة بالمعنى الجديد –المحامون الجدد والفنيون الجدد، والرجال والنساء الذين سهل عليهم الوصول إلى مصادر المعرفة الجديدة– ظلت صغيرة بالقياس إلى الشعب عامة. وقد أفضى الشعور بالعزلة إلى إضعافهم وتقويض أركان ثقتهم السياسية. يضاف إلى هذا أن البيئة زادت من حيرتهم. فبعد عدد من البدايات الصغيرة المرجوة، فشلت

اقتصاديات المستعمرات في التقدم لتصبح قوة دافعة متواصلة، وبدت الصورة الاقتصادية كالثوب المرقع، إذ كان فيها شيء من التنمية هنا وشيء هناك، بينما تقدمت التغيرات الاجتماعية في قطاع واحد فقط دون غيره. وكان الشبان يشعرون بالانتماء إلى مجتمع غير مستقر الدعائم، الأمر الذي زاد من قلقهم. ويجب أن نضيف إلى هذه العوامل جميعاً ذلك الركود الذي ساد العشرينات والثلاثينات من هذا القرن.

فبعد الحرب العالمية الأولى بدأت في دول غرب أوربا الاستعمارية فترة تدهور اقتصادى نسى، ثم تلا هذه الفترة الكساد المخيف الذي حدث في سنة ١٩٢٩، وفي ظروف الثلاثينات المضطربة. وزاد الركود المحلى التذمرات الاجتماعية للعالم المستعمر، وجمع بين الوعي السياسى المتزايد و بين الاحتجاج الاجتماعي والفشل الاقتصادي. ولم تعد الطبقة المتوسطة المتعلمة الصغيرة هي التي تحس بالضغط وحدها إذ أن كثيرين ممن زالت الغشاوة عن عيونهم بدأوا يتساءلون عن ذلك الأجنبي الذي جاء وسكن في البيت الكبير على قمة التل، وعن كبار موظفي الاستعمار وما يشغلون من وظائف إدارية ذات نفوذ، وعن كبار التجار والصيرفيين وما يمارسون من نشاط يشبه الاحتكار الاقتصادي. وكان يميل إلى التجمع حول هؤلاء الأجانب بعض أعضاء المجتمع المحلى الذين كانوا يفيدون من هذا النظام من كبار الملاك و التجار المحليين وأرباب الصناعة –الجدد والقدامى– الذين كان ثراؤهم يوسع الشقة بينهم وبين بني وطنهم الذين خابت آمالهم.

فليس بغريب إذن أن يكون لثورة الاستقلال والمساواة القومية، وهي الثورة التي كانت تزداد قوة طوال الخمسين السنة الأخيرة أكثر من أثر جانبى واحد سياسى و اجتماعى، إذ هناك الطموح إلى التغيير الاقتصادي الذي أطلق شرارته مثال المجتمع الغربي وما يستطيع أن يفعل بتكنولوجيته الجديدة. وإلى هذا يجب أن يضاف القلق الاجتماعي الذي أثاره التفاوت بين الصفوة القليلة الغنية التي تنتفع بطريقة مرضية من الحالة الراهنة وبين الجمهرة الكبرى من الشعب التي أخذت تستاء من فقرها المدقع وهذا بدوره يمتزج بالشعور بكراهية الاستعمار بالإحساس بأن الأمة التابعة لها الحق في الحكم الذاتي والاستقلال. وفي الواقع أن الاثنين يمكن التمييز بينهما بالكاد في كثير من الأحيان، لأن الرأي المحلى يميل أكثر فأكثر إلى النظر إلى "عبودية الاستعمار" على أنها العقبة الرئيسية في سبيل الحقوق الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، وكانت تلك الأيام هي التي ذهب فيها الطلبة من أمثال شواينلاى وهوشي منه إلى أوروبا لمواصلة العلم، فوجدوا أنه يبدو حقيقة أن اللينينية وحدها هي التي تصف المأزق الذي كانوا فيه، فهو وقت تغيير اجتماعيواقتصاديوسياسى يجمعه نسيج واحد وتصحبه الإثارة والغموض والاضطراب. هذا في اعتقادي هو ما يجب أن تكون عليه نظرتنا إلى كفاح الأمم الفقيرة في سبيل تخطى كل الحواجز الضخمة في حياتهم مرة واحدة: الحاجز الاقتصادي، والحاجز الاجتماعي، والحاجز السياسي. فإذا نظرنا إلى الكفاح من هذه الزاوية، فليس بغريب، على التحقيق، أن تكون أيامنا أيام توتر. أما الأمر الغريب فهو أن يبقى قدر من

الاستقرار في وسط هذه الدوامة من المطامع والرغبات الجامحة في التغيير الشامل.

ولابد أنه كان قد بدا، في وقت ما، أن نظام الاستعمار بأجمعه، وقد وقع تحت وطأة مثل هذه الضغوط، سينتهي بانفجار شديد من الكراهية والعنف. وقد انتهت بعض الخبرات فعلا بإراقة الدماء، فالهولنديون لم يغادروا إندونيسيا إلا بعد أن كانت الحرب الحكم بين الطرفين، ولم يكن الفرنسيون في الهند الصينية بأحسن حظاً منهم. وكان على بريطانيا أن تشن حربا صغيرة كريهة في قبرص قبل إمكان الوصول إلى تسوية. فلاشك أن لينين قد أدرك مقدما مثل هذه النهاية، بل إنه قد ذهب إلى حد التلميح بأن ثورة الجماهير في المستعمرات قد تكون سبيلا إلى الشيوعية الدولية أسرع من أسباب السخط الملطفة التي يثيرها عمال الغرب.

ولكني في الواقع أظن أن نقل السلطة من حكومات الاستعمار القديمة إلى الدول الجديدة المستقلة منذ الحرب قد أثبت أنه أيسر مما كنا نخشى، فإننا نستطيع الآن أن نرى على الأقل في سنى الاستقلال الأولى هذه أن نقل السلطة من بريطانيا إلى الهند وباكستان –وهو أول نقل اختياريعظيم حدث– قد تم بضبط نفس وكرم روح ينمان عن ظهور نمط جديد من القوة الملزمة على المسرح الإنساني. لقد كان في الواقع علا عظيما كان الفكر البريطاني السياسي يتجه إليه منذ زمن طويل. ففي العشرينات من القرن التاسع عشر كان نواب القناصل البريطانيون العظماء في الهند يقولون إنه لا يمكن أن يكون هناك مبرر للحكم البريطاني في الهند

إلا بقصد تهيئة الظروف التي يمكن فيها للهنود أن يحكوا أنفسهم. وقد أوجد نظام الكومنولث الذي ظهر بعد ذلك والذي كانت قد وجدت فيه بلاد الدمنيون البيضاء –كندا وأستراليا و نيوزيلندة– كيانا مستقلا، أوجد بنيانا من المودة والتعاون يمكن أن يلائم الأمم الجديدة دون أي انتقاص من سيادتها التي تقررت لها

حديثا. ولكن يتساوى مع هذا في الأهمية أن ما جعل نقل السلطة ممكنا النظرة السياسية والسماحة الشخصية العظيمة لرجال مثل غاندي ونهرو اللذين كانا على استعداد، عندما حان الوقت، لأن يعاملا سجانيهما السابقين عل اعتبار أنهم أصدقاء جديرون بالثقة. ولم يكن في تعاليم ماركس مكان لهذا الاحترام والتسامح المتبادلين، واللذين كان لهما أثرهما الغالب منذ ذلك الحين.

وظل نقل السلطة يحدث بكرم نفس و شرف مماثلين في أجزاء أخرى من العالم في سائر الكومنولث البريطاني، وفي غرب أفريقية الفرنسي. وفي الواقع يستطيع الإنسان أن يقول إنه قد يكون هناك نوعان فقط من المجتمع المستعمر سابقاً يصعب فيهما جداً نقل السلطة بمثل النية الحسنة المطلوبة ليكون فعالا وسلميا. وأحد النوعين هو البلد الذي فيه تعقد مشكلة المستوطنين الموقف كما هي الحال في الجزائر* أو روديسيا الشمالية والجنوبية أو كينيا. وفي مثل هذه المجتمعات، تقوى وتثير خطوط الانقسام بين الجماعات –وهي الخطوط الاجتماعية والاقتصادية

* انتهت مشكلة الجزائر بحصولها على الاستقلال في أكتوبر سنة ١٩٦٢.

والسياسية التي بحثناها قبلا– أعظم أسباب التفرقة جميعاً، وهما الثقافة و العنصر. ذلك أن المستوطنين يأتون من البلد الأم ويتأصلون في المجتمع المحلى، ويمتلكون أحسن الأراضي، ولأنهم أفضل تعليما يحصلون منها على ثروة أعظم، ويشغلون أفضل المراكز، وفي كثير من الأحيان. يتحكمون في الإدارة. وفي الوقت عينه يمكن للسلام الداخلي و بدء "الروح العصرية" أن يحدثا انفجاراً عنيفاً في نسبة المواليد بين الشعوب الأكثر بداوة، التي على الرغم من ذلك أخذت منها أراضيها مع أنها الوسيلة الرئيسية لمعاشها. وفي هذه الحالة ينشأ مجتمعان: أحدهما مجتمع المستوطنين البيض الذين يكونون طائفة غنية عصرية، وثانيهما مجتمع أولئك الذين انتزعت أملاكهم ويعيشون حول المجتمع الأول وفي وسطه ويتكاثر عددهم وفي النهاية يبدأون في الثورة. كان هذا النظام سائداً في الجزائر، وفي كينيا وروديسيا الشمالية والجنوبية، وأجزاء من الكونغو، وتكمل الفوارق العنصرية الحادة صورة الانفصال والعداوة. وهنا نجد في نقل السلطة صعوبة هائلة. وتقوم الحرب الجزائرية الطويلة المريرة شاهداً على العقبات الكأداء التي يجب التغلب عليها.

وأما النوع الثاني فهو بالأحرى أكثر غموضاً، إذ يتم نقل السلطة في بعض البلاد، ولكن الظروف تحول دون إقناع الشعب المحلى بأن نقل السلطة الذي حدث أمر حقيقي لا شك فيه. وقد كان لينين يفكر في مثل هذه الحالات حين كان يحاج خصومه بالقول إن الدولة الأم يمكنها أن تواصل ممارسة تأثيرها المسيطر في المستعمرات السابقة بمجرد احتفاظها بكل مراكز ثقل القوة الاقتصادية في يديها. وكان يوحي بأن الاستثمار في

أي شكل كان، وبخاصة الاستثمار من أية حكومة غربية، مسيطرة أو إمبراطورية سابقة، يخفي بين طياته خيوط السيطرة المستمرة. ولا يستطيع المرء أن يقلل من الدرجة التي بها غاصت أسطورة السيطرة اللينينية بطريقة غير مباشر، "يمارسها الاحتكاريون أفراداً واتحادات" في عقول الشعوب النامية المرتابة. وأما حيث يبدو أن الاستثمار من الخارج في حقيقة الحال مسيطر بدرجة غامرة، ويمكن أن يثور الشك في أن يكون للمصالح المحلية أية فرصة ضد الشركات الأجنبية الكبرى، فحينئذ لا يصعب تطبيق النمط اللينيني، ويأخذ الناس في التساؤل عما إذا كانت حكوماتهم المستقلة فرضاً قد لا تكون دمية في يد دولة أجنبية. لقد كان هناك عنصر من هذا الإحساس في رد الفعل الكوبي تجاه باتيستا (Batista). كما أننا لا نعلم بعد مقدار الأحزان التي جلبها على الكونغو ذلك القرار الذي اتخذته حكومة انفصالية أرادت أن توطد أقدامها في كاتنجا حيث شركات التعدين البلجيكية في منتهى القوة.

ومع ذلك فقد أخذنا ندرك لأول مرة أنه على الرغم من هذه الصعوبات لا تعتبر لحظة نقل السلطة حقيقة أصعب شيء في نهوض الأمم الفقيرة إلى الإحساس بالمساواة القومية في العالم الحديث فالواقع أنه في الفترات التي تؤدي إلى إنهاء نظام حكم الاستعمار، هناك عادة إحساس قوى بهدف مشترك يوحد البلاد. ويبدأ الناس يشعرون شيئاً فشيئاً بأن إنهاء حكم الاستعمار يجب أن يكون هدفهم الرئيسي، وأن كل الخلافات القائمة على الجنس أو القبيلة أو الطبقة يجب أن تعتبر ثانوية بالنسبة للكفاح الأكبر لتحقيق المساواة والاستقلال السياسيين. هذه هي القوة

العظيمة الموحدة التي تكمن وراء الحركات الوطنية، مثل حركة المؤتمر الوطني في الهند حيث اتحد صاحب المصنع الغني مع صاحب نول اليد القروي البسيط تحت زعامة غاندى ونهرو.

هذه القوة الموحدة كافية لحمل كل البلاد على بذل الجهد العظيم لتحقيق الاستقلال. وفي الواقع كلما عظم الجهد، عظمت الوحدة. وأما حيث يأتي الاستقلال دون كفاح حقيقة –كما حدث في بورما أو سيلان أو نيجيريا– فقد يقلل هذا من ميزات الوحدة القومية. غير أن المتاعب الحقيقية لا تبدأ إلا بعد الاستقلال، ذلك أنه بتحقيق المساواة والاستقلال القوميين تأخذ مشكلات المساواة الاجتماعية والاقتصادية تتنافس في الظهور.

وأول تصادم واضح يزداد قوة هو الصادم الأساسي بين الأغنياء والفقراء في الأمة ذاتها بعد أن ذهبت وحدة الكفاح المسيطرة، إذ يصبح التباين بين الثراء والفقر الآن أوضح لأن الحديث عن الاستقلال أثناء الكفاح كانت تزينه عبارات عن أيام سعيدة يفيض فيها اللبن والعسل لكل إنسان.

وإذا اتفق مجيء الاستقلال مع الأيام الأولى للتصنيع والأخذ بالأساليب العصرية في الاقتصاد القومي كما يحدث في كثير من الأحيان، فحينئذ قد يتخذ الصدام مظاهر اجتماعية أكثر حدة، ففي هذه الفترة لا يكون التاجر الذي قد تحول إلى منظم أعمال بالضرورة زعما قوميا ملهماً،

ولا هو من الرجال الذين كثيراً ما تتجه إليهم أنظار الجماهير بدافع الإحساس بأن نزاهته فوق مستوى الشبهات، وعمله قطعاً يراعى فيه الخير العام. فكثير من التحامل الذي يجابه الإنسان في الهند –على طبقة ما واري التجارية مثلا– يقوم على أن الجاهير تعتقد –وليس بدون أساس دائماً– أن هؤلاء الناس سيضعون الربح في المرتبة الأولى، فيفضلونه حتى على خير المجموع. وهذا الاعتقاد يولد الغلطة والريبة والكراهية بين الطبقات.

ويكون المنظم الجديد موضع ريبة لأنه يتقدم بسرعة أكثر مما ينبغي. وهناك مجموعة أخرى مسيطرة، هي طبقة الملاك التي كثيراً ما يكرهها الناس لعكس السبب المذكور، ذلك أنهم لا يغيرون أنفسهم، ولذلك يجعلون التغيير محالا على غيرهم ممن يعملون في الأرض. فهم لا يزالون مدفونين في الماضي، ومتمسكين بمسائل المركز الاجتماعي القديمة، وبالموقف القديم حيال الأرض على اعتبار أنها أحد أساليب الحياة، وليست سبيلا إلى التنمية، بحيث إنه كثيراً ما يبدو كأن غطاء اجتماعيا وسياسيا لا يتحرك قد وضع بإحكام فوق الريف، فحال دون أي احتمال للتنمية والتغيير. إن انعدام ملاءمة زعامة الإقطاع غير المتغيرة لاقتصاد يتبع الأساليب العصرية يمكن أن نجد لها مثلا في اليابان بعد ١٨٧٠، حيث وجد المصلحون، في عصر الميجي، أنه من الضرورى البدء في ثورتهم الاقتصادية بالإصلاح الزراعي الشامل. كما يحتمل أن الإصلاح الزراعي في كثير من أجزاء أمريكا اللاتينية اليوم مازال الطريقة الوحيدة الأكثر فاعلية للبدء في عمليات النمو الاقتصادي.

غير أن التغلب على عيوب الزعامة القائمة على زعماء الريف القدامى والمنظمين الذين برزوا ويبرزون في المدن، لا يكون بمجرد إدخال الجهاز الرسمي للديمقراطية البرلمانية. ففي الغالب الأعم تستخدم المجموعات الحالية التي بيدها السلطة الجهاز الديمقراطي لأغراضها الخاصة فقط، فهم يشبهون إلى حد ما مجلس العموم في بريطانيا قبل عام ١٨٣٢ حين كان للأعيان من الملاك أقصى حد من القوة السياسية. ولكن حكومة بريطانيا البرلمانية لم تصبح آلة فعالة للتغيير الاجتماعي إلا بعد عدة تعديلات أخرى. فقد اتسع ذلك الجهاز أولا حتى شمل الطبقات الوسطى الصاعدة بما فيها، بطبيعة الحال، المنظمون ثم شمل فيما بعد جمهور المواطنين، بعد انتشار تعلم القراءة والكتابة.

بيد أن هذه الظروف الممهدة للفاعلية البرلمانية كثيرا ما لا توجد في الاقتصاديات النامية غداة يوم الاستقلال. فجماعات المنظمين مازالت لا تشعر بالمسئولية الاجتماعية، وليس هناك رجال، من أمثال شافتسبرى (Shaftesbury) أو دزرائيلى (Disraeli)، يعربون عن نوايا الطبقة السائدة. يضاف إلى هذا أن الطبقة الوسطى صغيرة بدرجة تعسة، وليست على شيء من الثقة بالنفس التي توفرت للعالم الفكتورى كثير الضوضاء. وأما جمهور الشعب فكله أمي، ومازالت غالبيته العظمى من الريف تعيش تحت رحمة اللوردات المحليين أو مأموري التنفيذ المحليين، كما هي الحال في كثير من أجزاء أفريقيا، ولا تعلم شيئاً عن أية زعامة أو تغيير خارج نطاق النظام القبلي . ففي مثل هذه الأحوال لا يكفي جهاز الديمقراطية لخلق الروح الديمقراطي، ويجنح البرلمان إلى أن يظل تحت سيطرة الطوائف

والرجال البارعين في المناورات السياسية. إن باكستان قبل أيوب خان، وإيران، ومصر في عهد فاروق، أمثلة حية على النظم التي وإن كانت برلمانية شكلا إلا أنها كانت وما زالت في الواقع لا تهتم إلا بنفسها، ولا ترعى إلا شئون الأقلية و تناهض التقدم الاجتماعي إلى حد كبير.

وبما أن زعماء الريف القدامى والأغنياء الجدد كثيراً ما يعجزون عن توجيه مطامع الشعب الجديدة، فإنهم في كثير من الأحيان ينحون جانبا في السنوات التالية للاستقلال. ويحدث أن الجيش هو الذي يتدخل المرة تلو المرة ليكون حكومة جديدة، كما كانت الحال في السودان ومصر والعراق وباكستان. وينحي ممثلو مجموعات الملاك والتجار، ويتسلم المسئولية القادة العسكريون الآتون بتقليد الخدمة وسمعة الاستقامة، ويحاولون جمع قوى الأمة لمواجهة مشكلات التنمية التي تسبب الرعب بحق في المراحل الأولى للاستقلال.

وأظن أننا نحسن صنعا لو تذكرنا مقدار ما تسببه هذه المشكلات من فزع، وأولها وأعمقها هي الورطة التي اكتشفناها قبلا. ففي الأيام الأولى للتنمية الاقتصادية ليس هناك أمل في التوسع، ما لم يتيسر إقناع الشعب بالاضطلاع ببرنامج كبير متزايد لادخار رأس المال. ولكن جماهير الشعب فقراء –فقراء فعلا لأن عملية خلق الثروة لم تبدأ بعد، والادخار بالنسبة لهم يستلزم اقتطاع جزء من الاستهلاك الحالي في حين أن الاستهلاك يبلغ أصلا حدا من الانخفاض يجعله بالكاد يكفي للقيام بالأود. وحتى إذا كان هناك أمل في أن الظروف تتحسن خلال خمس أو عشر سنين من الآن،

فهل يمكن إقناع الشعب –وعلى الأخص بالتصويت الحر– أن يتقبلوا حالة أسوأ الآن؟ إن المعضلة، كما رأينا، لا مفر منها البتة، لأن الادخار لا يمكن تجنبه، كما لا يمكن تجنب حقيقة الفقر. إن الأمر يتطلب زعامة غير عادية، ذات قدرة إدارية عظيمة وقوة خيال، لتسهل على الناس الخروج من هذا المأزق الخاص. وهذه الصفات لا ينتظر ظهورها بسهولة في الجماعات التقليدية التي تكون الزعامة في المجتمعات الانتقالية.

ومما يزيد المشكلة تعقيداً أن مجيء الاستقلال هو بالضبط الساعة التي فيها تثير إمكانيات تحقيق نوع عصري من المجتمع أماني الشعب بطريقة أكثر ما تكون حدة. لقد أثار الكفاح ضد الاستعمار الوعي السياسي في الشعب. فقد كان يقال لهم المرة تلو المرة أثناء هذا الكفاح إن الإمبرياليين الأشرار هم وحدهم الذين يعيقونهم عن التمتع بحياة أفضل. لذلك حينما يجيء الاستقلال ينتظرون تلك الحياة الأفضل، وهم ينتظرونها الآن فعلينا في مواجهة هذه الصورة الخلفية أن نقدر الضغوط الواقعة على الزعماء.

وحتى يحتفظ الساسة بالسلطة في أيديهم –وهذه أول وصية تقدم لهم– يجب عليهم أن يكونوا قادرين على مواجهة هذا الضغط الشعبى المتزايد، وأن يظهروا بعض النتائج الإيجابية، غير أن الاحتمالات هي أن الاضطراب في فترة الانتقال قد قلل من الكفاية الإدارية وأضعف روح النظام في العمل، وربما قلل من دخول رأس المال الأجنبي إلى البلاد. كما قد تكون الظروف الاقتصادية أسوأ مما كانت. ونتيجة لذلك تتزايد الضغوط بسرعة أكثر، وهي أعظم مما يسهل تصوره الآن على عالمنا

الأغنى والأكثر استقرارا. ووجه الشبه الوحيد البارز الذي يخطر بالبال هو الضغط الذي يقع على أية حكومة غربية، إذا زاد التعطل عن مستوى معين. و لكن لكي نقيس قوة الاحتجاج و التذمر في البلاد النامية، علينا أن نضاعف هذا الضغط ألف مرة، إذ أن المسألة لا تقتصر على التعطل مدة من الزمن، بل إنها مسألة إمكانية العمل كلها في المستقبل، والأمل كله في الحصول على قليل من الثروة في المستقبل، والفرصة كلها للخروج من حالة الركود والشقاء، ومثل هذا الضغط ديناميتسياسى.

إن هذه الظروف وحدها تكفي لأن تنهك قوى الزعامة في الدولة الجديدة إلى أقصى حد، بل لأن تجعل الحكام الجدد يشعرون بأنهم لابد لهم من بعض السلطات الدكتاتورية حتى يتمكنوا من التوجيه والتنظيم التأديبي اللازمين لمواجهة مشكلات الأمة التي لا مفر منها. ولكنهم، بالإضافة إلى كل هذه المشكلات الداخلية، يواجهون مشكلة خارجية تعتبر محكا أقوى من تلك. فلقد جاءوا جميعاً إلى الحكم خلال توترات الحرب الباردة الدولية المريرة.

إن هؤلاء لا يستطيعون أن يغيروا أو يعدلوا الكفاح العام في سبيل السلطة في العالم، الذي فيه تناور الدول العظمى و تداور للاحتفاظ بمركزها، ولتوسيع نطاق حكمها، ولتحقيق النفوذ المسيطر. وقد تستطيع الدول الصغرى القيام بدور على الهامش، ولكن من سوء الحظ أن التبدل في مناطق القوى عند الحد يمكن أن يعجل بالحرب العامة، كما أثبتت أزمات البلقان قبل عام ١٩١٤. بيد أن لب المعركة لا يتعلق بها، ولا تأثير

لها عليه. وبهذه المناسبة نذكر مثلا سواحيليا لا يمل الدكتور نكر وما تكراره. يقول المثل: "عندما تشتبك ذكور الفيلة في عراك تداس الحشائش بالأقدام" ففي كثير من أجزاء العالم، يجعل الإحساس بأن الأمم الضعيفة و الفقيرة رهائن في عملية صيد كبرى، تماماً مثل الحشيش يداس بالأقدام، حين تشتبك الدول الكبرى في القتال –بجعل للسعي وراء الحياد حداً مفجعا، ومثيراً للعواطف على ما أظن. و لقد أبدت الدول الكبرى في الماضي قليلا جداً من الفهم المشبع بالعطف لهذه الحالة النفسية، إذ ظلت الولايات المتحدة مدة سنين في أيام المرحوم مستر جون فوستر دالاس تستنكر الحياد باعتباره شراً أدبياً، ناسية نفورها الأول من المحالفات المورطة، غير أن "أخلاقيات"، المقاومة بالنسبة للدول الصغيرة في عصر قنبلة الميجاتون التي تحدث من الأثر ما تحدثه ملايين الأطنان من المواد المتفجرة، هي على الأقل غامضة، وعلى أية حال فإنه من غير المؤكد أن حياداً معداً للدفاع عن نفسه ليس ضمانا أفضل بكثير من التعاون في محالفات مع الغرب.

أما السبب في ذلك فبسيط جداً، ذلك أن رأى الجماهير مازال يميل بسهولة إلى أن يصبح مناهضاً للغرب، لأن ذكريات الاستعمار لا تزال عالقة بالأذهان، فيمكن بسهولة تشويه إنشاء محالفات مع دول الاستعمار السابقة لتبدو وكأنها تعني الوقوع مرة أخرى تحت سيطرة الاستعمار. وقال أن تكون هناك حاجة إلى القول إن هذا التشويه هو دعامة الدعاية الشيوعية. فلقد كان سقوط الحكومة الملكية في العراق يعزى جزئياً إلى استعدادها للتعاون مع الغرب في محالفة عسكرية للشرق الأوسط.

على أن اللوم لا يقع كله على جانب واحد، فالمحايدون كذلك قد أوجدوا الريبة في حيادهم بالطريقة التي فسروا بها معنى الحياد. ومن سوء الحظ أن الحرب الباردة لا تفزع الدول الصغرى فحسب، بل إنها تعرض عليها إغراءات لا قبل لها بمقاومتها. ومع كل، ألا يستهوى الزعيم المحلى استهواء قوياً أن يظن أنه يستطيع أن يقوم بدور الدولة الكبرى؟ ألا يولد فيه الإحساس بالأهمية أن يعتقد في نفسه القدرة على أن يوقع بين أمريكا وروسيا؟ فإن الميزات تبدو في أول الأمر أعظم من المخاطر. وقد لا يكون واضحا كل الوضوح في المراحل الأولى لعملية الصيد أن الإنسان بركوبه النمر قد ينتهى به الأمر إلى أن يكون في جوفه. فمثلا إذا جاءتك المتاعب من المعارضة، فلماذا لا تحول وجهك نحو الشيوعيين ليمدوك ببعض المساعدة؟ أما مشكلة إيقاف الشيوعيين عن المساعدة فما بعد فتتعلق بمستقبل أبعد من أن يدخله الإنسان في حسابه. وبعبارة أخرى إن الخطر الذي تتعرض له الحكومات الصغيرة لا يقتصر على خطر الغزو أو الهجوم المباشر فحسب، بل أيضاً على الإغراء المستمر على أن تورط نفسها أكثر مما تستطيع في مسالك السياسية العالمية الوعرة.

ولست أخال أننا يجب أن نواجه هذا الموقف بالانصياع للانفعال والتشهير، فإن المرء معرض لنفاد الصبر والصياح في وجه الزعماء المحليين الذين يبدو أنهم لا يقدرون المسئولية. ولكن هلا حاولنا أحياناً أن نضع أنفسنا في مكانهم؟ ألا يشبهون المراهقين الذين لا يغادرون بيوت آبائهم إلا ليشتبكوا على الفور في مشاجرة في الشارع، أو الأطفال الذين لا يخرجون إلى مدرسة العالم العظمى إلا ليجدوا أعضاء مجالس الكليات يتشاجرون في

غرف التدريس ذاتها التي كانوا يأملون أن يتعلموا فيها؟ وأظن أن المرء لا يستطيع أن يؤكد أكثر مما ينبغي عدم الخبرة والحيرة اللتين لابد أن تستوليا على الزعماء الجدد الذين يدخلون مدرسة العالم، ويجدون أعضاء المجلس يقذفون الواحد منهم الآخر بكل شيء حتى المقاعد. وإني لأعترف أن إحساسي الخاص هو الإحساس بالغيظ بل بالحري الإحساس بالعطف الشديد على الزعماء الذين عليهم أن يخطوا خطوات الاستقلال الأولى على أرض تغوص تحتهم في كل خطوة يخطونها.

على أنه لا مفر في الوقت الحاضر من أن الحرب الباردة تشكل بيئة العالم الحديث. وإن محاولة الشيوعيين أن يسودوا العالم هي إحدى الصفات الأيديولوجية الكبرى المتأصلة في عقيدتهم. ومهما اختلف "تاكتيكهم"، فإن إستراتيجيتهم الأساسية لم تتغير. وعلى هذا القياس لن تتخلى الدولي الغربية عن رغبتها في المحافظة على عالم فيه يمكن تعدد السلطة والقدرة على الاختيار. إن الهدفين يتعارضان وعلى طول حدود العالمين لا يمكن تفادي الكفاح لأجل النفوذ والسيطرة. فعلينا، إذن، أن نقدر وطأة الحرب الباردة على مشكلات الدول حديثة النمو، ونرى كيف تؤثر المذاهب المتنافسة على الأماني المحلية، وبخاصة تلك الأمنية المركزية العظمى الدافعة، أمنية المساواة في المراكز وتكافؤ الفرص.

وأظن أنه يكون من غير الحكمة أن تقلل من شأن بعض هذه الميزات العاجلة التي يستمتع بها الشيوعيون في هذا العراك العنيف على النفوذ في الدول التي استقلت حديثاً. فمن الناحية الأولى إن هذا وقت تغيير

مشوش، ومن ثم وقت آراء مشوشة، وإنه لمن المغرى بدرجة خطرة لكثير من العقول أن تقدم لها الماركسية –اللنينية باعتبارها الدواء الناجع لكل داء سياسيواقتصادى، دواء يبدو أنه يوضح نفسه بنفسه. ويبدو أن الماركسية –اللينينية تربط معا كل مشاكل تلك الدول في ترتيب واحد من الإيضاح، وتكسب معنى العالم تشعر تلك الدول أنها لا تفهمه وتخشى ألا تفهمه أبدا. وهناك ميزة أخرى تستمتع بها الشيوعية وهي أن روسيا لا تلحقها وصمة الدول الاستعمارية في قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. ويبدو هذا تناقضا حين نفكر في الكثير من شعوب آسيا الوسطى غير الروسية وكيف أنها واقعة تحت السيطرة الروسية. و لكن توسع روسيا عبر آسيا الوسطى و سيبريا لتشمل كثيرا من الشعوب التركمانية والمغولية في نطاق إمبراطوريتها له من القوة التي لا تقمع ولا تنقض ومن القوة الجيولوجية تقريبا ما لتوسع الصين الإمبريالي جنوبا أو لابتلاع الولايات المتحدة لمعظم أمريكا الشمالية .

يضاف إلى هذا أن الشعوب الرعايا –الكازاكوالقرغيز والأوزبك– قد اجتذبت إلى المجتمع الحديث بميزاته وآلامه. فالرحل من منطقة الحشائش المعتدلة (ستبس) قد ألقى به في عملية الأخذ بالأساليب العصرية والتصنيع، كما قذف بالبانتو في جنوب أفريقيا إلى المناجم. ولكن التقدم التعليمي اليوم يصحب هذه العملية بحيث إن نسبة الخريجين إلى عدد السكان في أوزبكستان أعلى منها في فرنسا. أما البانتو في اتحاد جنوب أفريقيا وطبقة الفيلاجا في الجزائر فلم تسر معهم الأمور هكذا، بل تركوا على هامش المجتمع الجديد دون أن يندمجوا فيه أو يتلاءموا معه،

وظلوا الطبقة الفقيرة العنيدة الثائرة. زد على هذا تحرر روسيا الظاهري من التحيز العنصري، الذي يجب أن تكون ميزاته واضحة في عقول شعوب الدول حديثة النمو. ثم هناك أسباب عدة في السياسة العملية توضح ميزة الشيوعيين النسبية. فعندما تواجه أمة جديدة التعقيد والتنوع الهائلين للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي لا مناص منها بعد الاستقلال، تتضح قوة الإغراء بفرض حكم الحزب الواحد واستخدام وسائل تأديبية وتنظيمية شديدة لمواجهة هذه المشكلات. وفي هذه الحالة يقف الحزب الشيوعي متأهبا معدا للاضطلاع بالمهمة وعرض نظامه للطاعة الشاملة، وأما الزعماء الوطنيون، وهم يبحثون عن السياسات في مرحلة ما بعد الثورة، فتغريهم توجيهات الحل الشيوعي الخداعة وحماسته.

وأظن أنه يمكن القول بأن وجود النمط الشيوعي يساعد على توضيح تتناقض نظام كاسترو الذي يتكشف أمامنا في كوبا –وهو نظام جاءت به الثورة الشعبية ضد دكتاتورية باتيستا وفساده، ووعدت بإجراء الانتخابات و تحقيق الحريات المدنية، ومع ذلك فقط انحط ذلك النظام بسرعة، وأصبح نوعا آخر من الدولة البوليسية. وهناك من الأدلة ما يوحي بأن كاسترو اختار نظاما ماركسيا، لا لأنه كان يستمد التأييد من الفلاحين والعمال الذين جمعوا للقتال –إذ الواقع أن كراهية الطبقة الوسطى لباتيستا كانت أقوى سند له– بل لأنه كان النظام الوحيد الذي عرف أنه يساعده في ممارسة السلطة التي تحققت له دون انتظار. فعندما واجهته المسئولية وما تحمل معها من شكوك لإعداد لها، فما كان أسرعه إلى اختيار النظام الوحيد الذي بدا أنه من المحتمل أن يبقى له على زعامته ويعالج الصعوبات

التي تواجهه. لقد كانت مأساة كوبا أن أمة متقدمة هكذا نسبياً في التنمية –ومثل واحد لهذه الحقيقة هو أن أكثر من نصف سكانها يعيشون في المدن– تقذف بها زعامة عديمة الخبرة إطلاقاً إلى الخلف و تطبق عليها نظاما وحشيا من القمع يصحب عادة المراحل الأولى من انطلاقة التقدم.

وبطبيعة الحال ليست المسألة فقط مسألة أن الشيوعية تقدم حلولا معدة، يبدو أن الكثير منها يلائم المعضلات الحقيقية كل الملاءمة تقريباً، ففي الوقت الذي فيه يعتبر تغيير الزعامة القديمة والمجيء بالجماهير إلى الاقتصاد الديناميكي الجديد ظروفاً ممهدة للتنمية، ليس هناك شك في الموقف الذي تتخذه الشيوعية. إذ أن الشيوعية تقف ضد مالك الأرض القديم، كما أنها ضد المنظم الجديد، و تؤيد غالبية الشعب التي تكون أمانيها القوة الدافعة إلى التغيير. كذلك يتلاءم مضمون سياسة الشيوعيين مع هذا الاتجاه، إذ أنهم يزعمون أن قدرتهم على تحقيق مثل هذه السرعة في النمو خلال الأربعين السنة الماضية تمكنهم من تقديم نمط من التنمية السريعة والجمع السريع لرأس المال في نفس تلك المناطق التي فيها بلاد العالم الحديث العهد بالاستقلال أشد ما تكون حاجة إلى المساعدة ويزعم الشيوعيون أن مقياسهم في تكوين رأس المال قد دفع بهم إلى الأمام بمعدل نمو يتراوح بين ٦%،٨% في العام، ويقولون إنه إذا توافر مثل هذا التوسع لأية حكومة استطاعت بسرعة أن تواجه ثورة التوقعات المتزايدة. وستفوق الحملة الشيوعية الضخمة، للحصول على رأس المال والإنتاج بسرعة، أي شيء يمكن للغرب أن يأمل في تقديمه مع ماله من وسائل تجريبية غير متقنة. وكل هذا كلام يغرى الحكومة الحديثة العهد بالحكم، التي

تبحث بحث اليائس عن سياسات تكافح بها ضد مشكلات عهدها، والتي ربما لم تزل الغشاوة عن عينيها بدرجة تكفي لأن تجعلها تدرك ما قد تطلبه كثرة الإجراءات التأديبية، من ثمن باهظ.

ولا يدع الشيوعيون إنجازاتهم المزعومة تتحدث عن نفسها فحسب بل يؤكدونها بدعايتهم بلا انقطاع، ثم تعزز عروضهم بالمساعدة الرأسمالية صورة النجاح السوفيتي، إذ تسافر بعثات من أفريقيا أو آسيا أو أمريكا اللاتينية مرة بعد أخرى إلى موسكو، و هناك تقدم عروض بالمساعدة بشراء الفائض عندها الذي لا يبتاعه الغرب، وبالمساعدة الرأسمالية بمعدلات فائدة منخفضة جداً ولآجال طويلة. ويبدو الأمر أحيانا كما لو كانت المشروعات –مثل خزان أسوان، وخزان الفولتا، ومصنع صلب بالهند– قد أصبحت قطاعات صغيرة من جبهة القتال العامة المتغيرة للمساعدة العالمية. إن البناء والتنافس ليساً بالضرورة أمرين سيئين، بل العكس هو الصحيح. فلولاهما لما تدفق رأس المال بهذه الكثرة إلى المناطق المتخلفة. بيد أن النواحي السياسية، وروح المنافسة والضغط وغيرها مما يكتنف الكثير من المساعدة، تزيد كثيرا جداً من المعضلات السياسية للأمم الفقيرة التي تحاول محاولة اليائس إيجاد أسلوب جديد للحياة.

فالمفروض وجود هذا النطاق من التنافس، فماذا نقول عن السياسات الغربية؟ ولكني أظن أننا قبل النظر في أهدافنا وسياساتنا الإيجابية، علينا أن ندرك بتعقل أن الكفاح الذي يشمل العالم أجمع لا يسير بالضرورة في صالحنا، وأن أمامنا صعوبات عظيمة علينا أن نتغلب عليها،

إذ تظل الحقيقة قائمة، وهي أن البلاد الغربية كانت سادة الاستعمار حتى الأمس القريب. ومع أن الكياسة التي تمر بها نقل السلطة الإمبريالية قد ساعدت على التخفيف من روح الاستياء في المستعمرات، فإننا مازلنا نحمل وصمة التفرقة العنصرية. ذلك أننا ما زلنا متورطين في التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا، كما أن بين ظهرانينا الرفيع والوضيع، وصفحتنا ليست نقية على أية حال.

ثم هناك أيضاً النمط السياسي للديمقراطية المتعددة الأحزاب والمفضلة لدينا، وكثيرا ما ننشئه في المستعمرات قبل أن نغادرها. وهذا النمط لا يصلح بالضرورة للتطبيق في الأيام المضطربة الأولى من عهد الاستقلال.

فالأزمات في مثل هذه الأوقات لا تقل في حدتها كثيرا عن أزماتنا نحن في وقت الحرب، ونحن في الغرب نواجه هذه الأزمات عادة بحكومات اتحاد قومي، وهكذا الحال في معظم المستعمرات السابقة، أما حكومة الحزب الواحد فتمثل الزعامة المحددة التي تحتاج إليها البلاد في الأوقات المعقدة والمضطربة إلى درجة الجنون. وليس من الضرورى أن تكون مثل هذه الحكومة شيوعية، ولكنه من غير المحتمل أيضاً أنها تشبه ديمقراطية الغرب السياسية الأكثر تقدما. وكذلك ليست المسألة مسألة أزمة فحسب، بل إن الأمر ينطوي على شيء من المغالطة. فلو أن زعيما قضى حياته لتحقيق الحكم الذاتي من الأجنبي، فلا يمكن أن يكون من السهل

عليه أن يتخلى عن الحكم بعد خمس سنوات من الاستقلال لأن زعيماً أحدث عهدا منه ظهر على المسرح.

يضاف إلى هذا أن بعض نماذجنا الاقتصادية صعبة، لأن كثيراً من الحكومات الغربية تعلق أهمية كبرى على الاستثمار الخاص، باعتباره الأداة الرئيسية للتنمية الاقتصادية. ولكن هذا يصطدم بصعوبتين متضادتين، فرأس المال الخاص على النطاق المطلوب لتحقيق "الانطلاق" لابد أن يكون كبيراً بحيث يثير الشكوك الوطنية أو اللنينية محلياً –وبخاصة إذا نفذت الشركات الأجنبية سياستها المألوفة بشأن الاشتراك المحلي في رأس المال، بعدم تشجيعه إطلاقا أو تشجيعه بشيء من الفتور.

أما الصعوبة المضادة فهي أن كثيراً من رأس المال المحلي في الواقع لا يظهر عادة على أية حال، ويعطل الاعتماد عليه التنمية إلى أجل غير مسمى.

ولقد ووجهت هذه الصعوبة في الواقع بالتوسع في برامج المساعدة الغربية العامة في خلال العشر السنين الماضية –وهي البرامج التي قامت فيها الولايات المتحدة بأكبر نصيب، ولكن هناك أمران واضحان بشأن المساعدة العامة: أولهما أن سائر العالم الحر لم يسهم إسهاما يتناسب مع إسهام أمريكا أو مع مقدار ثرائه بعد تطبيق مشروع مارشال. ولا شك أن عدداً قليلا من البلاد أسهمت بما يقدر بنحو ١% من الدخل القومي– وهو ما لا يمكن أبدا اعتباره إسهاما زائداً في التنمية العالمية. وثاني الأمرين

أن برامج المساعدة لم تسكن جزءا من إستراتيجية تنمية عامة يقصد منها الأخذ بناصر الأمم الفقيرة لتصل إلى "نقطة الانطلاق" في أقصر وقت، بل كان رأس المال يوافق عليه بالتصويت اعتباطا عاما بعد عام. أما السياسات التجارية فكانت تسير في الاتجاه المضاد. فهناك إذن تحديات جديدة يجب مواجهتها، وإستراتيجية جديدة يجب وضعها، وقرارات جديدة يجب اتخاذها على أني أوقن من أمر واحد وهو أننا إذا استمررنا فما هو بلا شك أعظم إغراء غربي لنا، وظننا أن التاريخ بطريقة ما مدين لنا بإيجاد الحل، وأننا نستطيع، بالسعي وراء مصلحتنا الخاصة في أضيق حدودها، أن نحقق بطريقة فيها الإعجاز سلاما عالميا كاملا، فإننا إنما نسير رأسا، لا إلى خيبة الآمال العظيمة فحسب، بل إلى الكارثة والمأساة كذلك. فلا مفر إذن من بداية جديدة وسياسات جديدة و مدخل جديد، وإلا فإننا نعد أنفسنا للهزيمة، لأننا ببساطة نقع في خطأ جسيم.